الامن الإنساني وتأثيره على التنمية والاستقرار السياسي في الدول النامية (العراق انموذجاً)

Human Security and Its Impact on Development and Political Stability in Developing Countries (Iraq is an example)

م.م. محمد جبير عباس سعيد

كلية الإدارة والاقتصاد–جامعة الفلوجة

mohammed.j.abbas@uofallujah.edu.iq

تاريخ استلام البحث: ٢٠٢٥/١/٤ تاريخ قبول النشر: ٢٠٢٥/٤/١٠

الملخص:

تأثير الأمن الإنساني على التنمية والاستقرار السياسي في الدول النامية يمثل موضوعًا هاماً. يعرف الأمن الإنساني على أنه الحماية التي توفرها الحكومات والمجتمع الدولي للفرد بحيث يعيش حياة كريمة خالية من التهديدات والمخاطر. إلتزام الدول بضمان الأمن الإنساني يعز فرص التنمية المستدامة ويعمل على تعزيز الاستقرار السياسي.

في الدول النامية، يكون الأمن الإنساني حاسمًا لتحقيق التنمية المستدامة، حيث يسهم في خلق بيئة مستقرة تشجع على الاستثمار والتنمية الاقتصادية. وبما أن الأمن الإنساني يشمل جوانب متعددة من الحياة اليومية مثل الصحة والتعليم والمأكل والمشرب، فإن توفير هذه الاحتياجات الأساسية يساهم في رفع مستوى المعيشة وتعزيز التقدم الاجتماعي، على صعيد الاستقرار السياسي، يعد الأمن الإنساني عاملًا حاسما أيضاً. فالحفاظ على أمن الأفراد وضمان حقوقهم يعز الثقة في الحكومة ويقل من احتمالات الصراعات الداخلية والانقلابات. بالتالي، يمكن أن يسهم الارتقاء بمستوى الأمن الإنساني في تعزيز الاستقرار السياسي والحفاظ على النظام السياسي.

من الواضح أن الأمن الإنساني يلعب دوراً حيوياً في تعزيز التنمية الاقتصادية والاستقرار السياسي في الدول النامية، ولذلك يجب أن تعمل الحكومات والمجتمع الدولي على تعزيز هذا النوع من الأمن لضمان مستقبل أفضل للجميع.

الكلمات المفتاحية: الامن الإنساني، الاستقرار السياسي، التنمية الاقتصادية، التنمية الاجتماعية.

Abstract:

The impact of human security on development and political stability in developing countries is an important topic. Human security is defined as the protection provided by governments and the international community to an individual so that he can live a dignified life free from threats and risks. The commitment of states to ensure human security cherishes opportunities for sustainable development and promotes political stability. In developing countries, human security is crucial to achieving sustainable development, as it contributes to the creation of a stable environment that

encourages investment and economic development. Since human security encompasses many aspects of daily life, such as health, education, food and drink, the provision of these basic needs contributes to raising the standard of living and promoting social progress, in terms of political stability, human security is also a decisive factor. Maintaining the security of individuals and guaranteeing their rights enhances trust in the government and reduces the likelihood of internal conflicts and coups. Thus, improving human security can contribute to enhancing political stability and maintaining the political system. It is clear that human security plays a vital role in promoting economic development.

Keywords: human security, political stability, economic development, social development.

المقدمة

تعتبر قضايا الأمن الإنساني أحد أكثر القضايا تعقيدًا وأهمية في الوقت الحاضر، خاصة عند النظر إلى تأثيرها الواسع على التنمية والاستقرار السياسي في الدول النامية. إن توفير الأمن الإنساني يمثل لبنة أساسية لبناء مجتمعات قوية ومستقرة، حيث يؤثر بشكل مباشر على جودة الحياة للسكان وعلى إمكانية تحقيق التنمية المستدامة. من المهم فهم كيفية تفاعل الأمن الإنساني مع العوامل الاقتصادية والسياسية في الدول النامية، وكيف يمكن لضمانه أن يسهم في تعزيز التنمية المستدامة والاستقرار السياسي. سيتطلب ذلك استكشاف التحديات التي تواجه الأمن الإنساني في هذه الدول، بالإضافة إلى تحليل السياسات والاستراتيجيات التي يمكن تبنيها لتحقيق أهداف الأمن الإنساني بشكل فعال.

الامن الإنساني مفهوم شامل يتجاوز الأمن التقليدي المرتبط بالدفاع والأمن القومي، ليشمل جوانب حيوية أخرى مثل الأمن الاقتصادي، الغذائي، الصحي، البيئي، الشخصي، المجتمعي والسياسي. يقوم هذا المفهوم على فكرة أساسية وهي أن الأمن يجب أن يركز على الفرد والمجتمع قبل الدولة. في هذا الإطار، يكتسب الأمن الإنساني أهمية قصوى في سياق التنمية والاستقرار السياسي خصوصاً في الدول النامية.

أهمية البحث: الأمن الإنساني وتأثيره على التنمية والاستقرار السياسي في الدول النامية" مهم لأنه يوضح كيف يؤثر توفير الأمن الإنساني (مثل الصحة، والتعليم، وحقوق الإنسان) على تحسين الظروف المعيشية، مما يعزز التنمية المستدامة والاستقرار السياسي في هذه الدول. الأمن الإنساني يسهم في تقليل الصراعات والتوترات ويزيد من الثقة في الحكومات، مما يدعم استقرار الدولة ونموها الاقتصادي.

اهداف البحث

١. تحليل أسباب نقص الأمن الإنساني في الدول النامية وتأثيرها على التنمية والاستقرار السياسي.

٢. دراسة تأثير الصراعات المسلحة والنزاعات الداخلية على التنمية الاقتصادية والاستقرار السياسي في الدول النامية.

٣. استكشاف دور الفقر وعدم المساواة في زيادة التهديدات الأمنية وتقليل فرص التنمية والاستقرار السياسي.
٤. تحليل أثر النزوح السكاني واللاجئين على الأمن الإنساني وتأثيرها على التنمية والاستقرار السياسي.
٥. دراسة دور الحكومات والمنظمات الدولية في تعزيز الأمن الإنساني ودعم التنمية والاستقرار السياسي في الدول النامية.

مشكلة البحث: تتمحور مشكلة البحث في الأسئلة التالية: –

١. هل للفقر تأثير على الأمن الإنساني، وبأي طرق يمكن تقديم الدعم لتحسين الوضع وتعزيز التنمية والاستقرار؟
٢. هل الهجمات الإرهابية تأثير على الأمن الإنساني في الدول النامية وكيف يمكن أن تؤثر هذه الهجمات على التنمية والاستقرار السياسي؟
٣. كيف تؤثر التهديدات المسلحة على الأمن الإنساني وكيف يمكن الحد من تلك التأثيرات لتعزيز التنمية والاستقرار السياسي؟

فرضية البحث: يمكن للامن الإنساني ان يلعب دوراً اساسياً في تعزيز الاستقرار السياسي في الدول النامية، وهذا يؤدي الى تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية وتحقيق العدالة الاجتماعية، مما يؤدي الى زيادة الثقة بين الافراد في المجتمع والمؤسسات الحكومية.

منهجية البحث: استخدام المنهج الاستقرائي بأسلوب وصفي لفهم دور الامن الإنساني في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية لمواجهة معوقات التنمية وعدم الاستقرار السياسي الموجهة نحو مواجهة التهديدات الإرهابية، وتحليل الأمن الإنساني في تحقيق التنمية المستدامة من خلال ضمان الوصول إلى الخدمات الأساسية مثل التعليم والرعاية الصحية والماء النظيف. هذا يخلق أساسًا متينًا للتنمية الاقتصادية ويحسن نوعية حياة الأفراد.

المحور الأول: مفهوم وابعاد الامن الإنساني وتأثيره على التنمية

الأمن الإنساني يشير إلى حماية حقوق الإنسان وضمان سلامتهم ورفاهيتهم. يتضمن هذا النوع من الأمن ضمان الحماية من العنف والظلم والفقر، بالإضافة إلى توفير الحاجات الأساسية مثل الغذاء والمأوى والصحة والتعليم. ترتبط الأمن الإنساني بشكل وثيق بعمليات التنمية، حيث يعتبر الاستثمار في حماية حقوق الإنسان وتحقيق الأمن الإنساني أساسيًا لتحقيق تنمية مستدامة.

تأثير الأمن الإنساني على التنمية يظهر من خلال تعزيز الاستقرار والازدهار الاقتصادي للمجتمعات، وزيادة فرص التعليم والعمل، وتعزيز الإنتاجية والابتكار. بمجرد توفير بيئة آمنة ومستقرة للأفراد، يمكن للمجتمع أن يزدهر وينمو بشكل أفضل، مما يعز الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي ويساهم في تحقيق التنمية المستدامة.

اولاً: مفهوم وابعاد الامن الإنساني: يثير مفهوم الامن الإنساني العديد من القضايا والاشكاليات النظرية وهو من اكثر المفاهيم حظاً في الاستخدام في المحافل الدولية، حيث يهتم هذا المفهوم بالفرد بكل

النواحي بعد ان كان المجتمع او الدولة وحدة الاهتمام لفترة طويلة من الزمن سواء على المستوى النظري او الاكاديمي، عرفت الأمم المتحدة المفهوم عام ١٩٩٤ على انه (السلامة من التهديدات المزمنة مثل الجوع والمرض والقمع، وهو الحماية من الاضطرابات المفاجئة والمؤلمة في أنماط الحياة اليومية سواء في العمل او المنزل او المجتمع المحلي)[١]. لذلك ولد مفهوم الامن الإنساني كجزء من مصطلحات الانموذج الكلي للتنمية الذي تبلور في اطار منظمة الأمم المتحدة في تقريرها الثاني لبرنامج الأمم المتحدة للتنمية حول التنمية البشرية، والذي حرره كل من وزير المالية الباكستاني (محبوب الحق) والاقتصادي الهندي (امارتيا سان) ليعد هذا التقرير الوثيقة الرئيسة التي اعتمدت مفهوم الامن الإنساني ضمن الأطر المفاهيمية، اذ عرفه (محبوب الحق) بأنه يعني (امن الانسان بدلاً من امن الأرض، وامن الافراد بدلاً من الأمم، والامن من خلال التنمية وليس من خلال الأسلحة، وهو امن الافراد في كل مكان في منازلهم وفي وظائفهم)، وقد عرف الأمين العام للأمم المتحدة (كوفي انان) الامن الإنساني بأنه يعني (ما هو ابعد من غياب العنف المسلح، فهو يشتمل على حقوق الانسان والحكم الرشيد والحق في الحصول على فرص التعليم والرعاية الصحية والتأكد من ان كل فرد لدية الفرصة والقدرة على بلوغ احتياجاته الخاصة[٢]. وفي عام ٢٠٠٠ اقترحت اليابان في اطار الأمم المتحدة انشاء لجنة للامن الإنساني وتم انشاء هذه اللجنة فعلياً في عام ٢٠٠١ وتتكون اللجنة من ١٢ عضواً وتتلقى اللجنة الدعم المادي من الحكومة اليابانية وبعض المؤسسات اليابانية كالمركز الياباني للتبادل الدولي وكذلك البنك الدولي وحكومة السويد، بوجه عام تتمثل مهمة اللجنة الأساسية في عقد الندوات وورش العمل في مناطق عدة في العالم بما يسهم في خلق وعي بمفهوم الامن الإنساني ومصادر تهديده، اذ حددت اللجنة أهدافها منذ نشأتها في تطوير الفهم العام والالتزام بدعم الامن الإنساني وتطوير مفهوم الامن الإنساني كأداة إجرائية لصياغة وتنفيذ السياسات، واقتراح برنامج للحركة لتحديد ابرز مصادر تهديد الامن الإنساني وسبل مواجهتها[٣]. يشمل الامن الإنساني وفقاً لتقرير التنمية البشرية الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لعام ١٩٩٤ سبعة ابعاد هم:

١. **الامن الاقتصادي:** يقصد به التحرر من الفقر ومن الحاجة، فالأمن الاقتصادي يعتبر من اهم دعامات الامن الإنساني ونظراً لما للعامل الاقتصادي من أهمية وتداخل في شتى مجالات الحياة، فلا يمكن الحديث عن تنمية بشرية من صحة وغذاء وتعليم الا في ظل اقتصاد سليم، ان الحديث عن الاستقرار الاقتصادي يأخذ ابعاد مختلفة عن تلك التي كانت موجودة في السابق، ففي ظل عولمة الاقتصاد أصبحت اقتصاديات الدول مرتبطة مع بعضها البعض على جميع المستويات وهذا ما يجعل أي خلل يصيب اقتصاد احدى الدول سوف يؤثر بالضرورة على اقتصاد دولة أخرى، ان عدم الاستقرار في الاقتصاد على الصعيد الوطني والإقليمي والعالمي، سينعكس سلباً على الامن البشري ويجعله في حالة تهديد مستمرة[٤].

٢. **الامن الغذائي:** يتعلق بتأمين الحاجات الأساسية من الغذاء، وضمان ما يكفل ذلك من سواء من ناحية المال ام من حيث الوصول الى مصادر الغذاء[٥].

٣. **الامن الشخصي:** يتضمن الحماية من التهديدات المنطوية على العنف سواء كان ناجماً عن سلوك صادر من الدولة ام من الافراد أنفسهم، خاصة إذا كان موجهاً ضد الفئات الأكثر عرضة للمخاطر كالنساء والاطفال٦.

٤. **الامن البيئي:** غياب الوعي البيئي جملة وتفصيلاً الى حد تعذر الإحاطة بالقواعد والإجراءات الخاصة بإدارة النظام البيئي، أي ان الإدارة البيئية قد لا تظهر ضمن التقسيمات التنظيمية او لا تظهر بالمستوى المطلوب في إدارة البيئة ومحيطها وهذا ما يؤدي الى تهديد واضح للبيئة٧.

٥. **الامن الصحي:** ويهتم بضمان الرعاية الصحية للجميع ويترجم عبر سلسلة من الإجراءات الخاصة بالوقاية والمعالجة في الصحة النفسية والبدنية على المستوى الفردي او الجماعي، كما يعد حق من حقوق الانسان المنصوص عليها اذ أكد دستور منظمة الصحة العالمية على (ان التمتع بأعلى مستوى ممكن من الصحة هو أحد الحقوق الرئيسة لكل شخص دون تمييز بسبب العرق او الدين او العقيدة السياسية او الوضع الاقتصادي والاجتماعي) وقد تعزز هذا المفهوم منذ ستة ١٩٩٠، تزامناً مع ظهور أزمات عدة في منظومات الصحة العمومية[٨].

٦. **الامن المجتمعي:** هناك العديد من التعريفات للامن الاجتماعي، اذ عرفه (هتنجتون) بأنه (قدرة المجتمع على المحافظة على شخصيته الأساسية في الظروف المتغيرة، او ما يمكن تسميته بالمجتمع المستدام اما عماد الامن المجتمعي عنده فهو الهوية أي قدرة المجتمع في المحافظة على ثقافته ومسؤولياته وطريقة حياته) وبناءً على ما تقدم يمكن القول ان للامن المجتمعي مستويين، الأول: يتمثل بسلامة المجتمع بصفته العامة أي كوحدة اجتماعية موحدة ذات هوية ثقافية خاصة تميزه عن باقي المجتمعات، اما المستوى الثاني: فيتعلق اكثر بأمن الافراد داخل المجتمع٩.

٧. **الامن السياسي:** تثار في إطار الامن الإنساني قضية احترام حقوق الانسان ويعود السبب في ذلك الى قضية حقوق الانسان السياسية، الاجتماعية والثقافية والتي أصبحت من القضايا المثارة على المستوى العالمي، ليس في الدول المتقدمة فقط وانما ايضاً في الدول النامي، وذلك لعدم إيلاء هذه النظم الاهتمام الكافي بحقوق الانسان في ممارستها وسياستها، او تعريف المواطنين بها من خلال المؤسسات المختلفة حيث باتت تلك الممارسات تهدد مكانتها الدولية١٠.

ثانياً: تأثير الامن الإنساني على التنمية: من المبادئ ايضاً التي يعتمد عليها الامن الإنساني هي (التنمية) حتى تكاد تكون لصيقة بالأمن الإنساني، ويعد توفير مجالات التنمية باعتماد على العدالة التوزيعية لمصادر الثروة سبباً لخلق فرص متساوية للأفراد من اجل المبادرة والإنتاج، لترقية المستوى الأمني للفرد ومن ثم للدولة[١١]. تضمن مفهوم التنمية قبل الحرب العالمية الثانية حصول الفرد على السلع والخدمات ومحاولة التنمية ونجحت الى حد لا بئس به في معالجة مشاكل الفقر والبطالة، وقد تبلور مفهوم جديد للتنمية بعد التسعينات، فالأمم المتحدة اعتبرت الانسان هو صانع للتنمية وهدفها المنشود والافراد هم الثروة الحقيقية لأي امه، فكلا المفهومين اصبحا مرادفين لبعضهما، فالأمن الإنساني والتنمية يتكاملان في سعيهما

لتحقيق هدف واحد الا وهو محاربة الفقر وتحقيق الحرية للأفراد، ويتجلى الاختلاف بين المفهومين في ان التنمية وسيلة لتوسيع الخيارات وإزالة العقبات عن تحقيقها، اما الامن الإنساني فيمنح القدرة للفرد للاختيار وتقليل الاخطار[١٢]. وبالتالي سوف يتم توضيح التنمية الاقتصادية والتنمية الاجتماعية.

أولا- التنمية الاقتصادية: تعد التنمية الاقتصادية احد مؤشرات التقدم، ويرجع ذلك الى ان موضوع التنمية الاقتصادية يعد موضوعاً شاملاً يضم تحته مجموعة من العناصر الاقتصادية، كقطاع الاستثمار والصرف الأجنبي والسياحة والبطالة والتضخم وميزان المدفوعات وغيرها من المتغيرات الكلية المهمة، وان نجاح التنمية الاقتصادية مرهوناً بالأمن والاستقرار، فالأمن ركيزة التنمية الاقتصادية وكلاهما يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالآخر، حيث لا توجد تنمية اقتصادية حقيقة في ظل امن غير مستقر، واذا توافرت حالة الامن تمكن المجتمع من مزاولة نشاطاته وفعالياته بكافة الصور، وبالتالي التنمية الاقتصادية عبارة عن توسع كمي ونوعي مستمر يؤدي الى تغيرات في علاقات وأساليب الإنتاج، مما يؤدي الى تحسن في المستوى المادي والاجتماعي والثقافي للفرد، وتوجد العديد من العوامل التي تؤثر على عملية التنمية الاقتصادية أهمها رأس المال، ومعدلات الاستثمار، وأساليب وطرق الإنتاج، وحجم وهيكل القوى العاملة والموارد الطبيعية المتاحة والمحتوى التكنولوجي للمهارات البشرية، والتنمية الاقتصادية ذات أهمية بالغة ومن اجل تحقيقها سخرت لها الدول المتقدمة كل امكانياتها ومقدراتها، فيمكن من خلالها تحقيق التقدم وتحقيق نهوضاً ملموساً في مختلف المجالات، ولعل الدخول الى ساحة التنمية الاقتصادية ليس بالأمر السهل، اذ تتطلب التنمية رغبة حقيقية وسعياً دؤوباً لتوفير مناخ مناسب للتنمية الاقتصادية باتجاه تسخير كل الإمكانيات والمقدرات والطاقات البشرية والطبيعية[١٣]. ان من اهم مراحل التنمية الاقتصادية هو التخطيط، حيث يبدأ التخطيط من الاتجاهات والاهداف السياسية والحكومية ومحاولة تعريف التخطيط للأهداف السياسية وخاصة عندما تكون مرتبطة ارتباطاً عضوياً بالتنمية المستقبلية الاقتصادية، وبالتالي لا شك ان الجانب الاقتصادي للتنمية ذو صلة وثيقة بجوانب الحياة الأخرى في المجتمع ومن هذه الجوانب الجانب الاجتماعي[١٤].

ثانياً- التنمية الاجتماعية: ان الاهتمام بالتنمية الاجتماعية يعود اساساً الى حقيقة مؤداها انه بالرغم من المجهودات المتزايدة بالتنمية الاقتصادية منذ اكثر من نصف قرن، الا ان الظروف الاجتماعية الأساسية ظلت على ما هي عليه لدى كل من الفرد، الاسرة، المجتمع المحلي، بل ظل الافراد يعانون من حالة الفقر ظروف السكن السيئة سوء التغذية، حيث وقفت تلك الملامح التي يتصف بها المجتمع عائقاً امامهم لتحقيق الاستقلال الاقتصادي والاجتماعي، كما يعزي هذا الاهتمام الى عدم الرضا على المجهودات الحديثة للتنمية، كأن تصبح التنمية الاقتصادية عاملاً مساعداً للتنمية الاجتماعية، بالإضافة الى ان الافراد في ظل التنمية والانتعاش الاجتماعي يشعرون شعوراً حقيقاً بوجود الدولة، حيث ان الرعاية تساهم في تحقيق معنى المجتمع والدولة، وهي تؤكد في نفوس الافراد الشعور بالوجدان الجمعي او المشاركة الوجدانية الجمعية والمواطنة، لان الدولة لا تكتسب كيانها الحقيقي ولا وجوداً شعورياً الا اذا ارتبط مواطنوها بوعي جمعي مشترك يوحد روح انتمائهم ويعززه[١٥].

المحور الثاني: الاستقرار السياسي وأثره على الامن الانساني (العراق انموذجا)

تلعب ظاهرة عدم الاستقرار دور كبير في زعزعة الاوضاع في كافة المجالات وعلى كافة المستويات الداخلية والخارجية، وهذه الظاهرة كان لها انعكاس كبير على الامن الانساني لان يعد المتضرر الكبير من الجوانب السياسية والعراق واحد من الدول الذي شهدت حالة من عدم الاستقرار منذ استقلالها، وفي هذه المحور سوف نسلط الضوء على العلاقة بين الاستقرار السياسي والامن الانساني، وايضاً سنتناول الاستقرار السياسي وتأثيره على الامن الانساني: دراسة حالة العراق.

اولاً: العلاقة بين الاستقرار السياسي والامن الإنساني: العلاقة بين الاستقرار السياسي والامن الانساني تعد علاقة مترابطة بشكل كبير، حيث يمكن القول بأن الاستقرار السياسي في دولة ما يمكن ان يسهم في تحقيق الامن الانساني لمواطنيها. عندما يكون هناك استقرار سياسي في دولة، فإن هذا يمكن ان يؤدي الى توفير بيئة أكثر أماناً واستقراراً للسكان، مما يساهم في تحسين جودة حياتهم وضمان حقوقهم. فالاستقرار السياسي يرتبط بعدم قدرة النظام السياسي على التعامل مع الازمات وعلى مواجهة او ادارة الصراعات القائمة داخل المجتمع، بحيث يتم السيطرة عليها، والسعي لعدم تفاقمها، كما يرتبط ظاهرة الاستقرار بمدى تحقيق الاصلاح والعدالة الاجتماعية في المجتمع[١٦]، واحيانا متغيرات الظاهرة السياسية التي تربطها والاستقرار علامه محايدة، وهذه التغيرات قد تكون مصدر الاستقرار، او على العكس من ذلك سبباً في عدم الاستقرار حيث نرى ان هذه التغيرات تتغير حسب الظروف واوضاع معينة التي تكون عاملاً من عوامل حفظ الاستقرار وتدعيمه[١٧].

ويمكن القول، ان هناك عوامل لعبت دور كبير في عدم الاستقرار السياسي ما ادى الى زعزعة الامن الانساني، ويمكن تقسيمها الى عوامل خارجية وهي[١٨]:

١. التدخلات الدولية الاجنبية المباشرة وغير مباشرة في شؤون بعض الدول، حيث تلعب القوى المتداخلة دوراً بارزاً في دعم حركات التمرد والانقلابات العسكرية والانقسامات الداخلية ما ينعكس سلباً على الاستقرار السياسي في هذه الدول.

٢. الحروب والنزاعات بين الدول والتي من بين الخطر واشد العوامل الخارجية التي تهدد الاستقرار والامن الداخلي للدول.

٣. محاكاة الحدث او عولمته، بحيث تلعب دور بالغ الاهمية في زعزعة الاستقرار في معظم الدول ويتم ذلك من خلال التأثير الاحداث التي تحدث، فالثورات التي تحدث في بلدان معينه مثلاً قد يتم محاكاتها من قبل دول اخرى، وما حدث في إيران سنة ١٩٧٩ حيث اندلعت الثورة الايرانية وظهور التيارات وحركات الاسلام السياسي، وكذلك احداث ٢٠١١ في تونس ما يسمى احداث (الربيع العربي).

٤. العامل الاقتصادي المتمثل بالنظام الاقتصادي الدولي، الذي كثير ما يؤثر بشكل سلبي على الاوضاع السياسية في كثير من الدول لاسيما النامية منها بشكل غير مباشر، فالرأسمالية هي مميزة الاقتصادية العالمي وهي وسيلة اقتصادية تعمل للتأثير اقتصاديا على مناطق لا تستطيع ان تسيطر عليها كيانات السياسية.

اما العوامل الداخلية فتشمل عدة صور مثل خطر الارهاب والانقلاب على الحكم والفساد السياسي والاضطرابات المدنية وازدياد حده هذه الصور في داخل الدولة دلالة على عدم الاستقرار السياسي فيما وكما قلت تلك الصور الى اقل درجة ممكنة اتصفت الدولة بالمستقرة سياسياً[١٩].

ومن خلال ما تقدم فأن الامن الانساني لا يمكن ان يتم الا بوجود استقرار سياسي لان بطبيعة الحال لم تعد التهديدات تقتصر على جانب واحد فقط، بل تشكل كل الجوانب التي من الممكن ان تهدد الانسان وحياته[٢٠]، وقد طور برنامج الامم المتحدة مفهوم واسع للامن انطلاقاً من طبيعة التهديدات، وقد ركز التقرير السنوي على ٧ ابعاد للامن وهي الامن الاقتصادي تكون فيه حصانه من التقلبات والازمات الاقتصادية، والامن الغذائي عبر محاربة الفقر والوصول الى مستوى التغذية يحقق الحد الادنى من البقاء على الاقل، والامن الصحي عبر توفير الرعاية الصحية والادوية، والامن البيئي هو توفير بيئة صحية لا توجد فيها مستويات مرتفعة من التلوث، والامن السياسي عبر اتاحة الفرصة للمواطنين للمشاركة الفعلية في تسيير الشأن العام واختيار ممثليهم بحرية وديمقراطية، والامن الشخصي الذي يرتكز على احترام حقوق الانسان والحريات العامة، وخيرا الامن الجماعي عبر احترام التنوع الاثني والطائفي وعدم التميز[٢١].

من خلال ما تقدم، فالعلاقة الاستقرار السياسي بالأمن الانساني تمثل عنصراً حيوياً في تحقيق الاستقرار الشامل للمجتمعات. يعد الاستقرار السياسي الذي يشير الى حالة التي تكون فيها المؤسسات الحكومية قوية وقادرة على توفير الخدمات الاساسية للمواطنين امراً اساسياً لضمان الامن الانساني. بمعنى اخر، عندما يكون استقرار سياسي، يمكن للحكومات والمنظمات الدولية والمجتمع المدني التعاون لضمان حماية حقوق الانسان وتحقيق السلام والازدهار. ومن ناحية اخرى، فأن النقص في الاستقرار السياسي يمكن ان يؤدي الى تفاقم التهديدات التي تواجه الامن الانساني. فعندما تكون الحكومة ضعيفة او فاشلة، قد تنشأ حالة من عدم الاستقرار والفوضى تؤدي الى زيادة الجريمة، وتفشي الفقر، وتدهور البنية التحتية، وتعريض حياة الانسان وسلامتهم للخطر.

ثانياً: الاستقرار السياسي وتأثيره على الامن الانساني: دراسة حالة العراق: منذ بداية الثمانينات القرن الماضي عاش العراق ظاهرة عدم الاستقرار لسنوات طويلة ومتواصلة من الحروب والازمات خاض فيها حربين هي الحرب العراقية الايرانية (١٩٨٠-١٩٨٨). وحرب الخليج عام ١٩٩١، ثم احتلال الامريكي عام ٢٠٠٣. كل هذه الازمات تركت اثار واضحة وخطيرة على مجمل الاوضاع المجتمعية للشعب العراقي، تسببت تلك الاثار للبنى التحتية والمؤسسية، واحدثت تصدعاً عنيفاً في وظائفها واصابت النسيج الاجتماعي واحدثت تلوث في المناخ النفسي والاجتماعي مخلفة وراها مشكلات وتحديات اجتماعية تضع الامن الانساني للفرد العراقي في دائرة الخطر[٢٢].

كما ان عملية التحول الديمقراطي في العراق بعد عام ٢٠٠٣، واجهت تعثر في السلوك والتطبيق نتيجة نظام المحاصصة والتوافق السياسي الذي تم الاتفاق عليه بين القوى السياسية العراقية، وكثير من العقبات والازمات الدستورية والسياسية والاجتماعية، عكست حاله من عدم

الاستقرار السياسي والامني، فظاهرة عدم الاستقرار السياسي في العراق هي تفسير لعدم الثبوت في الاطار المؤسساتي للدولة نتيجة خلل اصاب هذه المؤسسات، بحيث اصبح العنف هو الوسيلة الوحيدة لإدارة الصرع الاجتماعي غير منظم لغياب الاليات المؤسسية مما ادى الى حاله من التطرف في بنية العلاقات الاجتماعية[٢٣].

والجدير بالذكر هناك عوامل اسهمت في زيادة حدة عدم الاستقرار في العراق يمكن ايجازها كالاتي[٢٤]:

١. انقسامات القومية انقسامات الهويات الدينية والعرقية داخل المجتمع العراقي قد تسهم في عدم الاستقرار السياسي.

٢. ضعف البناء الاجتماعي –السياسي وغياب النضج المؤسساتي.

٣. اشكالية تكوين المؤسسات الامنية.

٤. الوجود الاجنبي واشكالية القبول الرفض.

٥. التدخل الخارجي (الاقليمي والدولي)، وتأثير التدخل الخارجي في الشؤون الداخلية للعراق قد يعب دور في تقويض الاستقرار السياسي.

٦. الازمات الاقتصادية وتعثر التنمية، وفشل في ايجاد حلول ناجمة للعديد من المشاكل الاقتصادية وفي مقدمتها البطالة٢٥.

لعبت هذه التحديات دور كبير في ظاهرة عدم الاستقرار السياسي في العراق بعد عام ٢٠٠٣ وهو ما أثر بشكل كبير على الامن الانساني الذي يجب الا يفهم بشكل ضيق في الوقت الذي يعاني من مخاطر جسيمة لذا فان مقاربة الامن الانساني تحتاج الى معالجة الاسباب الجذرية الكامنة التي ادت الى حالة من عدم الامن لاسيما في بلد معقد مثل العراق. وتأتي في مقدمتها تلك الاسباب هي العمليات الارهابية والارهاب والعنف والفقر والبطالة والتدهور البيئي، التدهور الصحي والتعليمي، وهذه الحالات تؤدي الى حالة عدم الاستقرار السياسي، وبالتالي يكون تأثيرها سلباً على الامن الانساني. ان الدول التي تعاني من اختراقاً في امنها الانساني تسعى الى ترتيب اولوياتها بحيث تعمل هي والمؤسسات الى القضاء على حالة من عدم الامن وفي وضع مثل العراق يأتي في المرتبة الاولى التي تجابه الفساد الاداري والمالي ثم الارهاب والعمليات الارهابية والصراعات السياسية بشكل أثر على كل مقومات الحياة من حيث الصحة والتعليم والفقر والبطالة[٢٦].

شكل الارهاب ظاهرة من عدم الاستقرار السياسي وكان له دور في تأثير على الامن الانساني، وجاء ذلك بعد احتلال داعش الارهابي على العديد من المحافظات العراقية ٢٠١٤، وما رافقتها من اعمال ارهاب والعنف، تركت اثاراً جسيمة على الافراد والمجتمعات المحلية، جعلت الكثير فهم يعانون من فقر مادي ونفسي. كما تفاقم من حجم المعاناة وتفشي ظاهرة الفساد وضعف المؤسسات المسؤولة في الدولة، فضلاً عن تفكك منظومة صنع السياسات العامة والتوترات المجتمعية وتدهور الصحة العامة والجريمة المنظمة والاقصاء والتهميش جميعها عوامل زادت من تعريض الافراد والمجتمعات للخطر[٢٧].

ان استمرار غياب الاستقرار وعدم وجود تماسك سياسي ادت الى حالة اضطراب وفوضى وهدر لا تقود الى حالة وطنية معبرة، كما تغير والمشاركة تتحقق عندما تتوافر البيئة التكيفية التي تساعد على بناء الدولة، وتقلص حالة الانتقام والتشظي والولاءات الفرعية[٢٨].

وخلاصة القول، ان ظاهرة عدم الاستقرار السياسي في العراق أثرت بشكل كبير على الامن الانساني لان عندما يوجد استقرار سياسي بطبيعة الحال يكون هناك امن انساني والعكس صحيح، فلا يمكن فصل الجانب الانساني عن الجوانب السياسية، وما شهدة العراق من عام ٢٠٠٣ والى اليوم خير دليل على ذلك.

الخاتمة

يعد الأمن الإنساني شرطًا أساسيًا للتنمية والاستقرار السياسي في الدول النامية. عند تلبية احتياجات الأفراد الأساسية، مثل الأمن الجسدي والغذائي والمأوى، يمكن للمجتمعات التركيز على تعليم أفرادها، وخلق فرص اقتصادية، وتحسين البنية التحتية.

وقد أظهرت الدراسات وجود علاقة قوية بين الأمن الإنساني والنمية. فالدول التي تتمتع بمستويات عالية من الأمن الإنساني تتمتع أيضًا بمعدلات أعلى من النمو الاقتصادي، ومستويات أقل من الفقر، وصحة عامة أفضل. علاوة على ذلك، فإن الدول التي تتمتع بمستويات عالية من الأمن الإنساني تكون أقل عرضة للصراع والعنف. كما أن للأمن الإنساني آثارًا مهمة على الاستقرار السياسي. فالأفراد الذين يتم تلبية احتياجاتهم الأساسية هم أكثر احتمالًا أن يكونوا راضين عن حكومتهم، وأن يشاركوا في العمليات السياسية. وهذا يمكن أن يؤدي إلى مجتمعات أكثر استقرارًا وديمقراطية. وعليه فإن الاستثمار في الأمن الإنساني ضروري لتحقيق التنمية والاستقرار السياسي على المدى الطويل في الدول النامية. يجب على الحكومات الدولية والمنظمات غير الحكومية العمل معًا لتوفير الدعم والمساعدات للدول التي توا جه تحديات أمنية إنسانية. من خلال تلبية الاحتياجات الأساسية لشعوبها، يمكننا المساعدة في بناء مجتمعات أكثر عدلاً وازدهارا.

الاستنتاجات

١. **الأمن الإنساني ضروري** للتنمية: يؤثر الأمن الإنساني بشكل مباشر على قدرة الأفراد والمجتمعات على تلبية احتياجاتهم الأساسية، بما في ذلك الصحة والتعليم والمأوى، مما يشكل الأساس للتنمية البشرية والاقتصادية.

٢. **الأمن الإنساني يعزز الاستقرار السياسي:** يؤدي انعدام الأمن الإنساني إلى الإحباط والغضب، مما قد يؤدي إلى عدم الاستقرار السياسي والنزاعات. وعندما يتوفر الأمن الإنساني، فإنه يخلق بيئة مواتية للاستقرار والازدهار.

٣. **الدول النامية أكثر عرضة لتحديات الأمن الإنساني:** تواجه الدول النامية تحديات فريدة من نوعها في مجال الأمن الإنساني، مثل الفقر والنزاعات والصدمات البيئية. وتزداد هذه التحديات بسبب قدرة محدودة على الاستجابة لها.

٤. **التعاون الدولي ضروري:** لا يمكن للدول النامية معالجة تحديات الأمن الإنساني بمفردها. يتطلب الأمر تعاونًا دوليًا وثيقًا لمعالجة القضايا الأساسية مثل الفقر والنزوح والنزاعات.

٥. **معالجة الأسباب الجذرية:** إن معالجة الأسباب الجذرية لانعدام الأمن الإنساني، مثل الفقر وعدم المساواة، أمر ضروري لتحقيق حلول طويلة الأجل. تتطلب هذه الجهود نهجًا شاملًا يشتمل على التدخلات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية.

٦. العراق يمتلك شريحة شبابية واسعة، لكنها تعاني من البطالة وضعف في المهارات والفرص.

٧. تحقيق الامن الإنساني سيقلل من دوافع العنف والتطرف، ويعزز من الاستقرار السياسي والتنمية المستدامة في العراق.

الهوامش:

(١) سماح عبدالله، مفهوم الامن الإنساني، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، المجلة الاجتماعية القومية، المجلد الثالث والخمسون، العدد الثالث، ٢٠١٦، ص١٥١.

(٢) عادل عبد الحمزة ثجيل، الامن القومي والامن الإنساني دراسة في المفاهيم، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، جامعة بغداد، مجلة العلوم السياسية، العدد ٥١، ٢٠١٦، ص٣٣٧-ص٣٣٨.

(٣) خديجة عرفة محمد، مفهوم الامن الإنساني، المركز الدولي للدراسات المستقبلية والاستراتيجية، العدد ١٣، السنة الثانية، جامعة القاهرة، ٢٠٠٦، ص٣٣-ص٣٤.

(٤) امينة دبابش، سهام زنداقي، دور المنظات غير الحكومية الدولية في ترقية الامن الإنساني، جامعة محمد خيضر بسكرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، ٢٠٢١، ص٤٣-ص٤٤.

(٥) هند فؤاد، الامن الإنساني: المفهوم والعلاقات والابعاد، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، المجلة الجنائية القومية، المجلد الثالث والستون، العدد الثاني، ٢٠٢٠، ص١٣.

(٦) المصدر نفسه، ص١٣.

(٧) نوال يونس محمود، سلطان احمد خليف، الامن الإنساني والتحديات البيئية، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد ٤٠، العدد ١٠، جامعة تكريت، كلية الإدارة والاقتصاد، ٢٠٠٨، ص٢٩.

(٨) حيدر قحطان سعدون، دور الأمم المتحدة في حفظ الامن الإنساني، أطروحة دكتوراه، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، العراق، ٢٠٢٠، ص٢٣.

(٩) المصدر نفسه، ص٢٤-ص٢٥.

(١٠) امينة دبابش، سهام زنداقي، مصدر سبق ذكره، ص٤٧.

(١١) مراد لطالي، الامن الإنساني ضمانة أساسية لأمن الدولة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة سطيف، مجلة الدراسات والبحوث القانونية، العدد الخامس، ص١٨٢.

(١٢) مايح شبيب الشمري، شوكت كاظم طالب الطالقاني، الامن الاقتصادي الأسس والتحديات وسبل التحقيق مع إشارة خاصة للعراق، ط١، مركز عين للدراسات والبحوث المعاصرة، ٢٠١٨، ص٦٣.

(١٣) شعبان عبده أبو العز المحلاوي، أثر الامن على التنمية الاقتصادية، كلية الحقوق، جامعة طنطا، المؤتمر العلمي الأول، ٢٠١٤، ص٥-ص٦.

(١٤) بن عبو فاطمة، مولياط ملكية، التنمية الاقتصادية في البلدان النامية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة ابن خلدون، رسالة ماجستير، ٢٠١٥، ص٤١-ص٤٢.

(١٥) عيسات العمري، معوقات التنمية الاجتماعية بالمجتمع المحلي ورهانات الفعل التنموي، مجلة تنمية الموارد البشرية، المجلد ٧، العدد الثاني، ٢٠١٦، ص١٧١.

(١٦) مرعي عمر مسعود، " العلاقة بين الاستقرار السياسي والتنمية السياسية"، مجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية، العدد (٤)، المجلد (٨)، جامعة قناة السويس، مصر، ٢٠١٧، ص٤١٦.

(١٧) المهدي طلاب، دراسة حالة الاستقرار السياسي، ٢٠٢١، ص١٤.

(١٨) محمد صالح بوعافية، " الاستقرار السياسي: قراءة في المفهوم والغايات"، مجلة دفاتر السياسية والقانون، العدد (١٥)، الجزائر، ٢٠١٦، ص٣٢٥-٣٢٦.

(١٩) عبد الرزاق احمد الحنفي، " الاستقرار السياسي والامني واثرة على الاستقرار الاقتصادي"، مجلة البحوث الفقهية والقانونية، العدد (٤٠)، جامعة الازهر، مصر، ٢٠٢٣، ص١٣٤.

(٢٠) مراد لطالي، " الامن الانساني ضمانة اساسية لأمن الدولة"، مجلة الدراسات والبحوث القانونية، العدد (٥)، الجزائر، ٢٠١٧، ص١٧٧.

(٢١) هند فؤاد،" الامن الانساني: المفهوم والعلاقات والابعاد"، مجلة الجنائية القومية، العدد (٢)، المجلد (٦٣)، القاهرة، ٢٠٢٠، ص١٣.

(٢٢) الكوثر عبد الباري حسين، "معوقات تعزيز الامن الانساني في العراق بعد عام ٢٠٠٣"، مجلة قضايا السياسية، العدد(٦٤)، العراق، ٢٠٢١، ص٢٥١.

(٢٣) احمد شحاذه محمد، " طبيعة النظام السياسي في العراق واشكالية الاستقرار السياسي بعد عام ٢٠٠٣"، مجلة بحوث الشرق الاوسط، العدد (٦٥)، مركز بحوث الشرق الاوسط والدراسات المستقبلية، مصر، ٢٠٢١، ص٤٥.

(٢٤) حسين احمد دخيل، "أثر عدم الاستقرار السياسي على مؤشرات التنمية البشرية في العراق بعد عام ٢٠٠٣"، مجلة اهل البيت، العدد(٢٨)، العراق، ب ت، ص٢٢.

(٢٥) حنان عبد الخضر الموسوي واخرون، "أثر الاستقرار السياسي على التنمية في العراق"، مجلة العلمية لجامعة جيهان، العدد(٣)، المجلد (١)، السليمانية، ٢٠١٧، ص٤٩٣.

(٢٦) كامل علاوي كاظم، تحليل الامن الانساني في العراق، مجلة فكرية، العدد(١)، مركز الرافدين للحوار، العراق، ٢٠١٩، ص٧٨.

(٢٧) عدنان ياسين مصطفى، الامن الانساني والتنمية في العراق، دار أمجد للنشر، الاردن، ٢٠١٦، ص٧٦.

(٢٨) المصدر نفسه، ص١٢٥.

المصادر

اولاً-الكتب

١) مايح شبيب الشمري، شوكت كاظم طالب الطالقاني، الامن الاقتصادي الأسس والتحديات وسبل التحقيق مع إشارة خاصة للعراق، ط١، مركز عين للدراسات والبحوث المعاصرة، ٢٠١٨.

٢) عدنان ياسين مصطفى، الامن الانساني والتنمية في العراق، دار أمجد للنشر، الاردن، ٢٠١٦.

ثانياً-الدوريات

١) سماح عبدالله، مفهوم الامن الإنساني، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، المجلة الاجتماعية القومية، المجلد الثالث والخمسون، العدد الثالث، ٢٠١٦.

٢) عادل عبد الحمزة ثجيل، الامن القومي والامن الإنساني دراسة في المفاهيم، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، جامعة بغداد، مجلة العلوم السياسية، العدد ٥١، ٢٠١٦.

٣) خديجة عرفة محمد، مفهوم الامن الإنساني، المركز الدولي للدراسات المستقبلية والاستراتيجية، العدد ١٣، السنة الثانية، جامعة القاهرة، ٢٠٠٦.
٤) امينة دبابش، سهام زنداقي، دور المنظات غير الحكومية الدولية في ترقية الامن الإنساني، جامعة محمد خيضر بسكرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، ٢٠٢١.
٥) هند فؤاد، الامن الإنساني: المفهوم والعلاقات والابعاد، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، المجلة الجنائية القومية، المجلد الثالث والستون، العدد الثاني، ٢٠٢٠.
٦) نوال يونس محمود، سلطان احمد خليف، الامن الإنساني والتحديات البيئية، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد ٤٠، العدد ١٠، جامعة تكريت، كلية الإدارة والاقتصاد، ٢٠٠٨.
٧) مراد لطالي، " الامن الانساني ضمانة اساسية لأمن الدولة"، مجلة الدراسات والبحوث القانونية، العدد (٥)، الجزائر، ٢٠١٧.
٨) هند فؤاد،" الامن الانساني: المفهوم والعلاقات والابعاد"، مجلة الجنائية القومية، العدد (٢)، المجلد (٦٣)، القاهرة،٢٠٢٠.
٩) الكوثر عبد الباري حسين، "معوقات تعزيز الامن الانساني في العراق بعد عام ٢٠٠٣"، مجلة قضايا السياسية، العدد(٦٤)، العراق، ٢٠٢١.
١٠) محمد صالح بوعافية، " الاستقرار السياسي: قراءة في المفهوم والغايات"، مجلة دفاتر السياسية والقانون، العدد (١٥)، الجزائر، ٢٠١٦.
١١) عبد الرزاق احمد الحنفي، " الاستقرار السياسي والامني وأثرة على الاستقرار الاقتصادي"، مجلة البحوث الفقهية والقانونية، العدد (٤٠)، جامعة الازهر، مصر، ٢٠٢٣.
١٢) احمد شحاذه محمد، " طبيعة النظام السياسي في العراق واشكالية الاستقرار السياسي بعد عام ٢٠٠٣"، مجلة بحوث الشرق الاوسط، العدد (٦٥)، مركز بحوث الشرق الاوسط والدراسات المستقبلية، مصر، ٢٠٢١.
١٣) حسين احمد دخيل، "أثر عدم الاستقرار السياسي على مؤشرات التنمية البشرية في العراق بعد عام ٢٠٠٣"، مجلة اهل البيت، العدد(٢٨)، العراق.
١٤) حنان عبد الخضر الموسوي واخرون، "أثر الاستقرار السياسي على التنمية في العراق"، مجلة العلمية لجامعة جيهان، العدد(٣)، المجلد (١)، السليمانية، ٢٠١٧.
١٥) كامل علاوي كاظم، تحليل الامن الانساني في العراق، مجلة فكرية، العدد(١)، مركز الرافدين للحوار، العراق، ٢٠١٩.
١٦) مرعي عمر مسعود، " العلاقة بين الاستقرار السياسي والتنمية السياسية"، مجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية، العدد (٤)، المجلد (٨)، جامعة قناة السويس، مصر، ٢٠١٧.
١٧) عيسات العمري، معوقات التنمية الاجتماعية بالمجتمع المحلي ورهانات الفعل التنموي، مجلة تنمية الموارد البشرية، المجلد ٧، العدد الثاني، ٢٠١٦.

ثالثاً–الاطاريح

١) حيدر قحطان سعدون، دور الأمم المتحدة في حفظ الامن الإنساني، أطروحة دكتوراه، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، العراق، ٢٠٢٠.

٢) بن عبو فاطمة، موليا ط ملكية، التنمية الاقتصادية في البلدان النامية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة ابن خلدون، رسالة ماجستير، ٢٠١٥.

رابعاً–المؤتمرات

١) شعبان عبده أبو العز المحلاوي، أثر الامن على التنمية الاقتصادية، كلية الحقوق، جامعة طنطا، المؤتمر العلمي الأول، ٢٠١٤.